

كود عبارة
داد كاي بالآي تي تيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٣/اتحادية/تمييز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤/١١/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد محدث محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التشنبيدي وعبد صالح التيسني ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو آتنم العاؤون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قراراتها الآتية :

المميز - المدعى عليه / مدير بلدية الصويرة /إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقى سور الدين خضرير محمد .
المميز عليه - المدعية / فردوس ماتع زهيان - وكيلتها المحامية سعدية صباح جاسم.

الادعاء

ادعت وكيلة المدعية (المميز عليه) فردوس ماتع زهيان أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكلتها تعمل موظفة في وزارة التربية وقد تم حرمانها من تخصيص قطعة أرض سكنية لها بحجة أن زوجها المدعي (مجيد رشيد مصلح) سبق له ان حصل على قطعة أرض تجارية عن طريق المزايدة العلنية في عام ١٩٨٨ وباعها عام ١٩٩١ وإن زواجه منه كان عام ١٩٩٣ ، وقد استند المدعى عليه (المميز)/إضافة لوظيفته في ذلك إلى كتاب رئاسة الوزراء المرقم (١٢١٢٠) لسنة ١٩٩٤ والمبلغ إلى بلدية الصويرة بالكتاب (٤٨١/٧/٢٠٠٢) ، تظلمت المدعية لدى المدعي عليه /إضافة لوظيفته وسجل التظلم بعدد واردة (٤٤٤٦) في ٢٠٠٩/٩/٢٧ وتم البت فيه بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٩ . أقامت المدعية دعواها أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العتبة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣١/٣/٢٠١٠ حكمًا يقضى برد دعوى المدعية للحيثيات الواردة فيه ولعدم قناعتتها بالحكم طافت فيه المدعية أمام المحكمة الاتحادية العليا وقد أعيد منقوصاً بقرارها المرقم ٦٨/٢٠١٠/تمييز/٢٠١٠/٨/١٥ في ٢٠١٠/٨/١٥ . وانتهاء لقرار النقض المنوه عنه اتفاً فقررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٠



الحكم يلغاء القرار الإداري الشلنلي الصادر من المدعي عليه / إضافة لوظيفته القاضي بحرمان المدعية من التقديم للحصول على قطعة ارض سكنية وفقاً للضوابط والتعليمات وتتحمل المدعي عليه /إضافة لوظيفته أتعاب محاماة وكيلة المدعية . ولعدم قناعة المدعي عليه (المميز) /إضافة لوظيفته بالحكم المذكور طعن فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتجاج التميزية المؤرخة ٢٠١١/٦/١٨ للأسباب المبينة فيها .

٦٧

لدى التدقير والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقسم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون وانه جاء اباعاً لقرار النقض التمييزي الصادر من هذه المحكمة بعدد الاضمارة (٦٨) /٢٠١٠/٨٥٢٠١٠ في حيث ثبتت المحكمة الموضوع من خلال تحقيقاتها في الدعوى بان قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٢ وكتاب مجلس الوزراء المرقم (م . و . ١٢١٢٠) في ١١/٤/١٩٩٤ ينصان على منع تملك او بيع قطع الاراضي او الوحدات السكنية المملوكة للدولة لمن حصل على قطعة ارض او وحدة سكنية من الدولة او من الجمعيات التعاونية وحيث ثبتت المحكمة المذكورة من ان هذا المنع هو لضمان عدم استغادة المواطن لأكثر من مرة من التسهيلات التي تقدمها الدولة في هذا المجال وذلك لغرض تحفيض ازمة السكن ولما كان زوج المدعية قد اشتري قطعة الارض عن طريق المزايدة العلنية وبالسعر السائد في السوق آنذاك بذلك يكون غير مستفيد من التسهيلات التي تقدمها الدولة لمواطني في مجال توفير سكن ملائم لهم وبالتالي يغير غير مشمول هو وزوجته بالمنع الوارد بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المشار إليه آنفاً وحيث ان امكانية توفير اراضي يمكن توزيعها وما يتعلق بها من امور هي سلطة تقريرية للادارة تستخدمها في حدود التعليمات والضوابط المقررة لها لذا يكون قرار المدعى عليه/إضافة لوظيفته بحرمان المميز عليها (المدعية) من حق التقديم للحصول على قطعة ارض سكنية بالاستناد إلى الفرع الوارد بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) وكتاب مجلس

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١٣ /الحادية/تبizer/١١



كوداوى عيراقي

داد كاير بالائي تيتبيهادي

الوزراء (المنوه عندهما إنفأ) ، غير صحيح لعدم اطباقيهما على حالة المدعى
(المميز عليها) ، وبذلك يكون الحكم المميز القاضي بالغاء القرار الإداري السليم
ال الصادر من المميز (المدعى عليه) / إضافة لوظيفته ، بحرمان المدعى (المميز عليها) من
التقديم للحصول على قطعة أرض سكنية ، وفقاً للضوابط والتعليمات قد جاء صحيحاً
وموافقاً للقانون ، فقرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحويل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاتفاق في ٤/١٢/٢٠١١.

الرئيس
محدث محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صالح التشنيني

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمعون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التن